

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧٦٤



State of Kuwait  
National Assembly  
١٢٢-٥/١١

دولة الكويت  
مجلس الأمة

الرقم : ١٩ شوال ١٤١٦ هـ  
التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٦ م

المحترم

إدارة التوثيق والعلومات  
الفصل التشريعي  
دور الانعقاد ع  
رقم الوثيقة ع

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة ... وبعد ، ،

نقدم بالاقتراح بقانون المرفق بشأن الترخيص بتأسيس شركات للاتصالات اللاسلكية وتحديد أجور خدماتها مشفوعاً بمذكرة الايضاحية .

برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر  
" مع إعطائه صفة الاستعجال "

مع خالص التحيية ، ،

مقدمو الاقتراح

علي أحمد البغلي

أحمد عبدالعزيز السعدون

أحمد يعقوب باقر

أحمد محمد النصار

مبارك فهد الدويلة

بيان للجنة التشريعية والقانونية  
ويرجى عذر لبعض أخطاء المذكرة  
مع اعطائكم صفة الاستعجال

٩٦٢١٩



## مجلس الأمة

اقتراح بقانون  
بالترخيص بتأسيس  
(شركات للاتصالات اللاسلكية)  
وتحديد أجور خدماتها

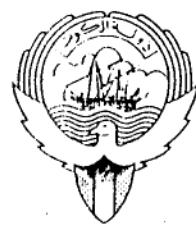
بعد الاطلاع على الدستور  
 وعلى المرسوم الاميري رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ م بتنظيم استعمال اجهزة المواصلات اللاسلكية  
 والقوانين المعدله له ،  
 وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ م بإصدار قانون الشركات التجارية والقوانين المعدله له ،  
 وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦١ م بإصدار قانون التجارة ، المعدل بالقانون رقم ٧ لسنة  
 ١٩٦٢ والقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٦ ،  
 وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن اساعدة استعمال اجهزة المواصلات الهاتفية .

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه . وقد صدقنا عليه واصدرناه .

### (مادة أولى)

يرخص لوزير المواصلات بانشاء شركة او اكثر لادارة واستثمار وتمويل خدمات " الاتصالات  
 اللاسلكية " .

ويجوز للوزارة تأسيس اي من هذه الشركات بالمشاركة مع غيرها من الاشخاص الاعتبارية  
 الكويتية . ولا يجوز ان تقل نسبة الاسهم المطروحة للاكتتاب العام للكويتيين في اي من هذه  
 الشركات عن ٧٥ % من اسهامها .



## مجلس الأمة

-٤-

وتباشر هذه الشركات خدمات الاتصالات اللاسلكية لخدمة الهواتف النقالة ، واجهزه المناداة ، والنداء الالى ، والاتصالات الدولية ، وغيرها من الخدمات والاعمال الفنية الازمة لها .

### ( مادة ثانية )

يكون لوزارة المواصلات حق الاشراف والتوجيه فيما يتصل بقواعد ممارسة شركات الهواتف لنشاطها . وعلى وجه الخصوص اجراءاتها وماهية الاجهزه المستعملة واسعارها واثمان ما تقدمه من خدمات ومعدات وتجهيزات للمشتركين فى نشاطها ، وسواء فى المجال الفنى او الادارى او التنفيذى .

### ( مادةثالثة )

تعتبر قيمة اشتراكات الهواتف النقالة التي تتلقاها الشركة القائمة وقت العمل بهذا القانون بالقدر الذي كانت عليه في أول يناير ١٩٩٦ م هي الحدود القصوى التي لايجوز زيارتها بأى حال من الأحوال .

ويمنح المشتركون في الهواتف النقالة في جميع الشركات التي تقدم هذه الخدمة ثلاثة دقيقة شهريا دون مقابل وتستحق عن كل مكالمة صادرة من الجهاز تجاوز هذا القدر عشرة فلوس عن الدقيقة الواحدة تزداد بما لايجاوز ٥٠ % في ساعات الذروة التي حدتها الأقصى ثلاثة ساعات يوميا .

وتحدد قيمة اشتراك جهاز المناداة في جميع الشركات التي تقدم هذه الخدمة كما لايزيد على عشرين دينارا سنويا .

### ( مادة رابعة )

يصدر وزير المواصلات القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به .

### ( مادة خامسة )

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .

أمير دولة الكويت

جابر الأحمد الصباح



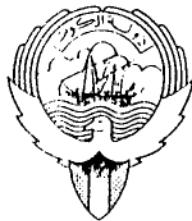
## مجلس الأمة

### مذكرة ايضاحية للاقتراح بقانون بشأن الترخيص في إنشاء شركات "خدمات الاتصالات اللاسلكية"

شهدت وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية خلال الحقبة الأخيرة تطويراً كبيراً، شمل جميع أوجه الاتصالات السمعية والمرئية وأنواعها. وأصبحت أجهزة الهواتف المنزلية النقالة ومعدات الاتصال ونظم النداء التبادلي وغيرها، من سمات العصر. سواء في جانبها العلمي والثقافي أو التجاري أو في تحقيق الاتصال والعلاقات الدولية. وامتدت آثارها وخدماتها لتعطي جانبها كبيراً من العلاقات الاجتماعية الاقتصادية التي أصبحت الأساس في الحياة المعاصرة.

وعلى الرغم من أهمية الخدمات التي تقوم بها الشركة المسند إليها القيام على هذا النشاط. فقد ظلت طوال هذه الفترة تعمل منفردة في ساحة الاتصالات دون أي منافسة لها. بمنأى عن اشراف وزارة المواصلات أو غيرها من الجهات المعنية. وقامت بتحديد وزيادة قيمة واسعار ما تقوم به من خدمات أو تقدمه من تسهيلات للمواطنين دون أن يكون لوزارة المواصلات الحق في تعديل شروط العقد أو فئات أو أسعار خدمات الشركة مما حدا بها إلى استثمار هذا الموقف بالإضافة زيادة دورية مستمرة في قيمة الاشتراكات في نشاطها وتکاليف خدماتها.

ولما كان المرسوم الاميري الصادر في ١٩٨٦/٨/١٢م، في شأن اختصاصات وزارة المواصلات، قد ناط بوزير المواصلات القيام على توفير هذه الأعمال وفي مقدمتها توفير الخدمات السلكية واللاسلكية والأسطحة ذات الصلة بها، بما يفي بحاجات المواطنين ومتطلبات التنمية.



## مجلس الأمة

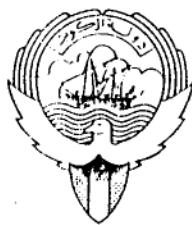
- ٤ -

واستنادا الى ما لوحظ من أن السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة المواصلات قد تقاعست عن القيام بالاشراف على أداء وتطوير هذه الخدمات ، على نحو يكسر الاحتكار ، ويفتح المجال امام اوجه استثمار وتمويل الكوادر والشركات الوطنية لهذا النوع من النشاط الحيوي . كما لم تقم الوزارة على ما ناطها القانون القيام به . لذلك فان هذا الاقتراح بقانون بفتح الباب امام الشركات الوطنية لمشاركة في اداء وتطوير خدمات الاتصالات اللاسلكية تحت اشراف وزارة المواصلات وتوجيهاتها في مقابل قيم واسعار تناسب وحقيقة نوع الخدمة المؤدah وتتكليفها . كما يحقق هذا الاقتراح الوفاء بحاجة وزارة المواصلات من الموارد المالية اللازمة لتوفير الاستثمارات الرأسمالية والتمويلية لدعم هذا القطاع الخدمي وتدير الموارد المالية اللازمة لتفعيله .

كما يستهدف الاقتراح تمكين وزارة المواصلات من اصدار تراخيص انشاء شركة او اكثر من الشركات المتخصصة للعمل في مجال الاتصالات اللاسلكية ، وقيامها على توجيهه وتنفيذ ما تراه محققا لاداء هذه الخدمات للمشتركيين والمواطنين على نحو افضل ، وتحرير مجال النشاط من قيوده، من خلال وضع تشريعات وقوانين مرنـه ، تفتح الباب لانشاء شركات تعمل في مجال خدمات الاتصالات اللاسلكية ، مع تحديد مستويات الاسعار والرسوم وقيمة الخدمات المقدمة في صورة مرنـه تتلائم وطبيعة النشاط وتغير جوانب الاداء الفنى فيه من وقت الى آخر .

وقد نصت المادة الاولى من الاقتراح على اسناد الترخيص بانشاء شركات الاتصالات اللاسلكية الى وزارة المواصلات سواء بمفردها او مع الاشخاص الاعتبارية الكويتية وهي شركات القطاع الخاص او الحكومى للقيام على اداء هذه الخدمات .

ولما كانت بعض الشركات والمؤسسات العامة او الخاصة تضم مؤسسين كويتيين واجانب فقد جرى النص على اشتراط ان تكون نسبة مساهمة الكويتيين فيها بنسبة لا تقل عن ٧٥٪ من اجمالي اسهمها المعروضه للاكتتاب العام تحقيقا لغبة نسبة مشاركة أكبر عدد ممكن من المواطنين في هذه الشركات لاتصالها بمتطلبات النشاط الاجتماعي والاقتصادي بالدولة .



## مجلس الأمة

- ٣ -

كما نصت المادة الثانية على أن يكون لوزارة المواصلات حق الاشراف والتوجيه فيما يتصل بقواعد ممارسة شركات الهواتف عامة نشاطها وعلى وجه الخصوص اجراءاتها ومهنية الأجهزة المستعملة وأسعارها وأنشطتها وأثمان ما تقدمه من خدمات ومعدات وتجهيزات للمشتركين ونشاطها سواء في المجال الفني أو الاداري أو التنفيذي .

واحكاما للضوابط التي تحقق أهداف هذا القانون وتنتمي مع السياسة الاصلاحية التي تتواخاها وعدالة المساواة في أعباء الاشتراكات الحالية في كل من الهاتف النقالة وأجهزة المناداة التي تتقاضاها الشركة القائمة وقت العمل باحكام هذا القانون ، قضت المادة الثالثة منه بأن تعتبر قيمة اشتراكات الهاتف النقالة التي تستأديها الشركة بالقدر الذي كانت عليه في أول يناير سنة ١٩٧٦ م هي الحدود القصوى التي لا يجوز زيتها بأي حال من الأحوال ، وهو حكم آمر بنص في القانون يصدق على عقد الشركة بوصفه أعلى مرتبة من شروط هذا العقد الذي من سماته الخضوع لهذا الحكم . كما تضمنت المادة ذاتها حكما عاما يسري على جميع الشركات التي تقدم خدمة الهاتف النقالة ، سواء في ذلك الشركة المذكورة أو الشركات المشار إليها في المادة الأولى من القانون أو ما ينشأها مستقبلا ، مقتضاه منح المشتركين في هذه الهواتف خدمة مجانية عن ثلاثةمائة دقيقة شهريا ، وتحديد المقابل الذي يستحق عن كل مكالمة تصدر من الجهاز وتجاوز القدر المجاني المسموح به ، بعشرة فلوس عن الدقيقة الواحدة ، يزيد بما لا يجاوز في ساعات الذروة التي حددها الأقصى ثلاثة ساعات يوميا . وقد اردفت المادة هذا الحكم بحکما عاما آخر يقضى بتحديد قيمة اشتراك جهاز المناداة بما لا يزيد عن عشرين دينارا سنويا ويسري على جميع الشركات التي تقدم هذا الخدمة على حدا سواء أيا كان وضعها أو تاريخ إنشائها .